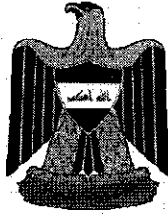


كو^٧ ماري عيراق

داد كاي بالآي نييتيحاوي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٦٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٥

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٧/١١/٢٠١٥ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو الثمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : (ع . ج . س) - وكيله المحامي (ا . ت) .
المدعى عليه : رئيس مجلس محافظة النجف / إضافة لوظيفته .

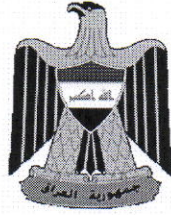
الإدعاء:

ادعى وكيل المدعي بأن موكله قد حصل على الإجازة الاستثمارية المرقمة (٢٠٩) في ١٧/١١/٢٠١٤ وعلى ضوء ذلك استلم قطعة ارض من هيئة الاستثمار أصولياً ، وعند البدء بتنفيذ المشروع الاستثماري المتفق عليه ، واتفقه على رفع التجاوز ، ويطلب من المدعى عليه تم تسييج الأرض ورفع الأنقاض ، فوجئ بصدور قرار من المدعى عليه إضافة لوظيفته برقم (٣١) لسنة ٢٠١٥ والذي تضمن إلغاء إجازة الاستثمار ، وإن هذا القرار تم نقضه من قبل المحافظ كونه جاء مخالفاً لقانون الاستثمار إلا أن المدعى عليه أصر على قراره المخالف للدستور خاصة نص المادة (١٣) منه وخالف أيضاً قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم ، وأخير فإنه خالف المادة (١٢٢) من الدستور ، وفي ضوء ما تقدم فإن المدعي يطلب الحكم بعدم دستورية قرار مجلس المحافظة ، وبعد تعيين موعد للمرافعة استمعت المحكمة لأقوال وكيل المدعي وأقوال وكيل المدعى عليه والذي طلب رد الدعوى للأسباب الواردة في لائحته المؤرخة في ٢٣/٨/٢٠١٥ وكرر كل منهم طلباته السابقة ولاستكمال المحكمة الاتحادية العليا تحقيقاتها أفهم ختام المرافعة وأصدرت قرارها الآتي :

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي يطعن بعدم دستورية قرار مجلس محافظة النجف الاشراف المرقم (٣١) لسنة ٢٠١٥ المتضمن إلغاء إجازة الاستثمار الممنوحة له ، رغم إعادة المحافظ لقرار المطعون بعدم دستوريته إلى مجلس المحافظة مشفوعاً بأسباب اعتراضه وبيان ملاحظاته ، إلا أن مجلس المحافظة أصر على قراره دون إلغائه أو تعديله ، وحيث أن القرار المطعون بعدم دستوريته هو قرار إداري

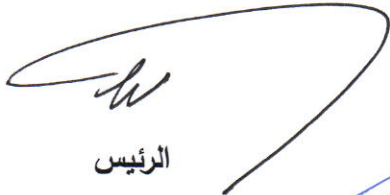
كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحي

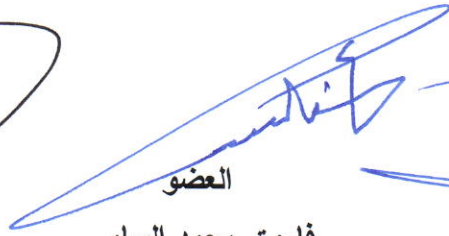


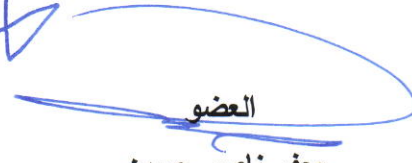
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

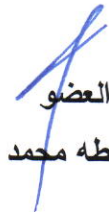
العدد: ٦٧/اتحادية/اعلام/٢٠١٥


يخرج النظر في صحته عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المحددة بالمادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ ، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ وفي المادة (٣١/احد عشر/٢) منه قد حدد صلاحيات المحكمة الاتحادية العليا النظر فيما يتعلق بتطبيق القانون ، في حالة اعتراض المحافظ على قرار مجلس المحافظة وإعادته إليه مشفوعاً بأسباب اعتراضه وملاحظاته ، وإصرار المجلس عليه ، فإن القانون أجاز الطعن بقرار إصرار المجلس على قراره لدى المحكمة الاتحادية العليا ، وحيث أن هذه الصلاحية جاءت حصراً بالمحافظ دون سواه ، وحيث انه لم يستعملها فلا يحق لذوي الشأن استعمالها ، فتكون الدعوى وهي بهذه الحالة محكومة بالرد من جهتين هما جهة الاختصاص كون القرار المطعون بعدم دستوريته ، من القرارات الإدارية التي يجوز الطعن بها بطرق الطعن أمام المحكمة المختصة ، ومردودة أيضاً من جهة الخصومة ، عليه قرر الحكم برد دعوى المدعي من جهة الخصومة ، ومن جهة الاختصاص ، وتحمله مصاريف الدعوى وأتعاب محاماة وكيل المدعي عليه والبالغة مائة ألف دينار وصادر الحكم باتاً استناداً للمادة (٩٤) من الدستور وبالاتفاق وافهم علناً في ١٧/١١/٢٠١٥ .



الرئيس
مدحت المحمود



العضو
فاروق محمد السامي



العضو
جعفر ناصر حسين



العضو
أكرم طه محمد



العضو
أكرم احمد بايان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين عباس أبو التمن


المعاون القضائي